

من يرد معرفة الشركات
٤٦٢
التاريخ ١٧/٥/٢٠١١
اسم الدائرة
الشركات للدراسة وإثارة



البنك العربي سوريـة
ARAB BANK-SYRIA

الهيئة العامة العادلة

اليوم الأحد الموافق 17/5/2015

عملأً بأحكام المادتين 164 و165 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والمادتين 22 و23 من -
النظام الأساسي للبنك العربي - سوريا، بخصوص الدعوة إلى اجتماع الهيئة العامة العادية للبنك العربي -
سوريا، شركة مساهمة مغفلة، وذلك في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأحد الموافق 17/5/2015 في
فندق الفور سيزنز - قاعة الحلبي، وفي حال عدم اكمال النصاب القانوني يكون الاجتماع الثاني بنفس
المكان الساعة 12,00 ظهراً، حيث تم نشر الدعوة في صحيفتين يوميتين، والمرفق نسخة عن كل منها مع
هذا المحضر ، متضمنة جدول أعمال الجلسة وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 في الصحف

الثالثة:

2015/4/30	بتاريخ	العدد 15756	جريدة الثورة *
2015/5/3	بتاريخ	العدد 2137	جريدة الوطن *
2015/5/3	بتاريخ	العدد 15758	جريدة الثورة *
2015/5/4	بتاريخ	العدد 2138	جريدة الوطن *
2015/5/4	بتاريخ	العدد 15759	جريدة الثورة *

وبناءً على الكتاب الموجه إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم 2083/م.ع/2015 تاريخ 2015/4/29 والمتضمن إبلاغها الدعوة المذكورة لتسمية مندوباً عنها لحضور هذا الاجتماع.

وبناءً على الكتاب الموجه إلى مصرف سوريا المركزي رقم 2082/م.ع/2015 تاريخ 29/4/2015
والمتضمن إبلاغه الدعوة المذكورة لسمية مندوباً عنه لحضور هذا الاجتماع.

وبناءً على الكتاب الموجه إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم 2081/م.ع/2015 تاريخ 2015/4/29 و المتضمن إبلاغها الدعوة المذكورة لتسمية مندوباً عنها لحضور هذا الاجتماع.

فقد جتمعت الهيئة العامة العاديّة للبنك العربي - سوريا في اجتماعها الأول في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأحد بتاريخ 2015/5/17 في مكتب المدقق الفقير شيشري - دمشق بحضور عدد من مساهمي شركة البنك العربي - سوريا المساهمة المغفلة والذين يحملون التسويق بالأصلية وعددٍ منها (26,406,956) سهماً وتشكل مانسيته (52,291 %) من رأس مال شركة البنك العربي - سوريا المساهمة المغفلة، وأسهم

١٠- ٢٠١٥ مصورة طبق الأصل

بالوكلالة وعدها (8,585,000) سهماً وتمثل ما نسبته (17%) من رأس مال شركة البنك العربي - سوريا المسنאהة المغفلة، وبذلك يكون عدد الأسهم الإجمالي الممثلة (34,991,956) سهماً وتشكل ما نسبته (69,291 %) من رأس المال شركة البنك العربي - سوريا (وفق جدول الحضور المرفق).

كما حضر اجتماع الهيئة العامة العادية أغلب أعضاء مجلس الإدارة ومتذوبين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك كل من السيد / محمود حبشي و السيدة / الهام شحادة بموجب كتاب التكليف رقم 1/12/704 بتاريخ 3/5/2015، وكل من السيدة / اسيل حسين و السيدة / ميساء البوشى كمذوبين عن مصرف سوريا المركزي بموجب الكتاب رقم 1524/161 بتاريخ 14/5/2015، والسيد / مصطفى موسى والسيد / احمد الفصار كمذوبين عن هيئة الأوراق والأسواق المالية بموجب الكتاب رقم 432/ص-إم تاريخ 14/5/2015. كما حضر الاجتماع السيد / مصطفى عوني زكيه مدقق حسابات البنك وأغلبية اعضاء مجلس إدارة البنك العربي - سوريا.

وحيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توافرت، من حيث إصدار الدعوة وحضور مساهمين بأكثر من النصاب الذي توجبه المادة (166) من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وحضور أغلب أعضاء مجلس الإدارة وتمثيل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بمندوب عنها، وتمثل مصرف سوريا المركزي بمندوب عنه، وتمثل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بمندوب عنها، فإن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده.

بعد أن تنازل كافة الحضور عن الشروط الشكلية للدعوة بدأت الهيئة العامة العادية للبنك العربي - سوريا، شركة مساهمة مغفلة أعمالها.

استناداً لأحكام المادتين 181 و 182 من قانون الشركات، ترأس الهيئة العامة العادية السيد رئيس مجلس إدارة البنك الدكتور / خالد الوزني الذي سمى كل من السيد / احمد صفوح سباхи شاهين و السيدة / آمال محمود عزام كمرافق تصويت والسيد / غسان خميس أبو النيل كمدون لوقائع الجلسة.

وبعد التأكد من تحقق شروط انعقاد الهيئة العامة العادية وموافقتها بالإجماع على جدول الأعمال، أعلن رئيس الجلسة بدء مناقشة بنود جدول الأعمال على النحو التالي:

1. الاستماع لتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للدورة المالية 2014 ، ولخطة العمل للسنة المالية

المقبلة.

2. الاستماع لتقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2014.

3. مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الخاتمية والمصادقة عليهما.



4. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات ، إن امكن ، وفق أحكام القوانين المطبقة على المصادر.

5. اتخاذ القرار بخصوص الأرباح، إن وجدت ، وفق مقترح مجلس الإدارة.

6. البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2014 واتخاذ القرار بشأنها.

7. انتخاب مدقق الحسابات لسنة مالية واحدة وتعيين تعويضاته.

8. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2014.

9. المصادقة على تعيين عضو مجلس الإدارة البديل و الذين تم تعيينه من قبل مجلس الإدارة لإكمال ولاية العضو المستقيل.

10. الموافقة على تجديد عقد الإدارة الموقع بين البنك العربي ش.م.ع ، الأردن والبنك العربي - سورية لمدة سنة اعتباراً من 2015/1/1 ولغاية 2015/12/31 بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي.

1. الاستماع لتقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية 2014، ولخطة العمل للسنة المالية

المقدمة:

قام السيد رئيس الجلسة بقراءة تقرير مجلس الإدارة الذي تضمن استعراض ما تم إنجازه حتى نهاية العام 2014 على مختلف الأصعدة وخطة البنك للعام 2015، كما تطرق التقرير إلى التراجع الواسع الذي شهدته أسعار النفط و الذي أقي بظلاله على العديد من القوى الاقتصادية ضمن المنظومة الدولية و اثره على مختلف السياسات المالية و النقدية. كما اشار التقرير إلى غياب الإستقرار السياسي وسبيادة حالة من عدم وضوح الرؤية في معظم دول المنطقة العربية نتيجة لاستمرار التحولات والإضطرابات السياسية والإconomicsية والاجتماعية التي تمر بها، والتي أسلحت بشكل كبير في تعزيز حالة التراجع في الأداء الاقتصادي والمالي وتراجع فرص الاستثمار والتدفقات النقدية المصاحبة لها ومحودية القدرة على خلق فرص العمل وما نجم عن ذلك من زيادة معدلات الفقر والبطالة، كما اشار التقرير إلى الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد السوري بالإضافة إلى العقوبات المفروضة على القطر منذ عدة سنوات الأثر البالغ في زيادة المعاناة وتعيق حالة الركود الاقتصادي على صعيد كل من الأفراد والمؤسسات، العامة منها وخاصة. وقد كان للقطاع المصرفي نصيبه من المعاناة والصعوبات التي يمر بها الاقتصاد الوطني، حيث شهدت أعمال ونشاطات المصادر بشكل عام تراجعاً حاداً واصطبغت جودة محافظ التسليف بسبب زيادة معدلات التعثر لدى معظم المدينين، كما زادت مخاطر التسليف بشكل كبير في ضوء الظروف التي يمر بها القطر لقد فرضت الظروف غير المواتية التي يمر بها القطاع المصرفي ضرورة الإستمرار في تبني إستراتيجية محافظة تقوم على بناء مؤسسات وخصخصات كافية مقابل المخاطر الأساسية المتغيرة، الأمر الذي أدى، بالإضافة إلى التغير في



سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، إلى التأثير وبشكل كبير على النتائج المالية لمعظم المصادر السورية.
حيث بينت الحسابات وجود خسارة صافية لعام 2014 بمبلغ وقدره 84.815.136 ليرة سورية (اربعة وثمانون مليون وثمانمائة وخمسة عشر ألف و مائة وستة وثلاثون ليرة سورية).

أما فيما يتعلق بالعام 2015 فسيتم التركيز على ما يلي:

- بتعزيز قدرة البنك على الاستمرار من خلال التكيف مع الظروف التشغيلية ومحاولات زيادة الإيرادات التشغيلية.
- المحافظة على مستويات سيولة مقبولة.
- تكثيف الجهود لمعالجة حالات التعثر الإنقافي ومحاولات التوصل مع عملاء البنك المدينين لحالات توسيعية تسمح باسترداد حقوق البنك وتعزيز إيراداته التشغيلية.
- الاستمرار باتباع سياسة ضبط المصروفات التشغيلية.
- التخفيف من المخاطر التشغيلية من خلال التركيز على تعزيز أدوات الضبط الداخلي.

(ربطاً تقرير مجلس الإدارة مرافق مع محضر الحالي)

2. الاستماع لتقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2014، ومناقشة اقتراح المجلس فيما يتعلق بهذه الحسابات والأرباح المحققة:

قام السيد بشار حلة بتفويض من السيد مصطفى عوني زكيه - مدقق الحسابات - بتلاؤه تقريره إلى الهيئة العامة للبنك العربي - سوريا عن وضع الشركة المالي حتى الفترة المنتهية في 31/12/2014، وخلص إلى أن ميزانية وحسابات الشركة صحيحة وأعدت وفقاً للقانون والأصول وظاهر بشكل عادل حسابات الشركة عن السنة المالية 2014.

3. مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما:

ناقشت الهيئة العامة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات وميزانية الشركة وحساباتها وقد تم طرح أسئلة بخصوص حجم المحفظة وجودتها والمصروفات التشغيلية .
وبعد ذلك أجاب مجلس الإدارة على هذه الأسئلة والاستفسارات المقدمة من السادة المساهمين

انتهت الهيئة العامة إلى الموافقة عليهما بالإجماع.

4. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصادر:

تمت مناقشة موضوع الاحتياطيات في ضوء نتائج البنك المتحققة لعام 2014. وبناء على نتائج البنك المتحققة لعام 2014 (خسائر قبل الضريبة 84.815.136 ليرة سورية) (اربعة وثمانون مليون وثمانمائة وخمسة عشر ألف و مائة وستة وثلاثون ليرة سورية)، ولذلك فلا يتوجب اقتطاع أية احتياطيات لهذا العام.

5. اتخاذ القرار بخصوص الأرباح، إن وجدت، وفق مقترن مجلس الإدارة:

بين السيد رئيس مجلس الإدارة نظراً لوجود خسارة بحوالي 85 مليون ليرة سورية، لذلك لا يوجد أرباح قابلة للتوزيع، حيث وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ذلك.

6. البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2014 واتخاذ القرار بشأنها:

تمت مناقشة موضوع تعويضات أتعاب أعضاء مجلس الإدارة عن عضويتهم في المجلس خلال العام 2014، وخلصت الهيئة العامة إلى أن عدم وجود أرباح محققة يمنع من توزيع أي تعويضات لأعضاء مجلس الإدارة، كما أطلع الدكتور / خالد الوزني المساهمين على بدلات العضوية لاعضاء مجلس الإدارة و مصاريف السفر و الاقامة و التي تم صرفها خلال عام 2014 و البالغة خمسة و اربعون مليون و مائة و ثمانون الف ليرة سورية حسب ماورد في التقرير السنوي لعام 2014، وقد أوضح الدكتور / خالد ان اعضاء المجلس قد قرروا التنازل عن بدلات عضوية المجلس و اللجان لعام 2015 تطبيقاً لسياسة البنك في ضبط النفقات.

حيث وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ذلك.

7. انتخاب مدقق الحسابات لسنة مالية واحدة وتعيين تعويضاته:

استناداً لأحكام المادة / 24 / من النظام الأساسي للبنك بشأن تعيين الهيئة العامة رئيساً أو مديراً من ذوي الأختصاص والسمعة والتزاهة في التحقيق، وكذلك كمفوض خارجي لتدقيق الحسابات ضمن معايير المحاسبة الدولية ومبادئه ومقررات لجنة بازل، ولاحقاً لتعليمات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لجهة تعيين مدقق حسابات.

بعد التداول ومناقشة مدخلات السادة المساهمين، انتُخبت الهيئة العامة بالإجماع مدقق حسابات من جدول المحاسبين القانونيين الصادر عن وزارة المالية السادة / شركة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) و تميمي و السمان محاسبون قانونيون المدنية و المهنية وذلك للدورة المالية 2015 وفوضت الهيئة العامة بالإجماع مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

8. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2014.

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تبرئة ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة و المدير العام وممثلي البنك عن أعمال الشركة خلال السنة المالية 2014.

9. المصادقة على تعيين عضو مجلس الإدارة البديل والذي تم تعيينه من قبل مجلس الإدارة لإكمال ولاية العضو المستقيل:

بين رئيس الجلسة أن السيد / سامر رستم قد تقدم باستقالته من مجلس الإدارة، فعين مجلس الإدارة السيد / محمد عبد السلام هيكل بناءً على إقتراح مجلس الإدارة بعد موافقة لجنة الترشيحات والمكافآت على هذا التعيين، وتم ارسال السيرة الذاتية للعضو البديل لمصرف سوريا المركزي الذي ارسل موافقته عليه بموجب الكتاب رقم 0/1/725 تاريخ 20/8/2014 على أن يتم عرض تعيينه على أول هيئة عامة للشركة.
وقد وافقت الهيئة العامة بالإجماع على التعيين على أن يتم مدة ولاية سلفه.

10. الموافقة على تجديد عقد الإشراف الموقع بين البنك العربي ش.م.ع / الأردن والبنك العربي - سورية لمدة

سنة اعتباراً من 1/1/2015 ونهاية 31/12/2015:



وأشار السيد رئيس الجلسة إلى تجديد عقد الإدارة مع البنك العربي ش.م.ع لمدة عام اعتباراً من 2015/1/1 إلى 2015/12/31، وقد أشار رئيس الجلسة إلى أن الخدمات المقدمة من البنك العربي تشمل:

- تقديم البرامج الإلكترونية المصرفية والدعم الفني اللازم في هذا المجال.
- إعداد الكوادر البشرية وتدريب موظفي البنك وتأهيلهم بشكل مستمر.
- تسهيل عمل البنك العربي - سوريا مع المصارف المراسلة في خارج القطر.
- خدمات أخرى يطلبها البنك العربي - سوريا من الشريك الاستراتيجي، وخاصة في مجال صياغة وإعداد السياسات والإجراءات البنكية المناسبة.

قيمة العقد السنوي هو 50 ألف دولار، ولا يمكن أن يكون نافذاً إلا بعد موافقة مصرف سوريا المركزي عليه. وحيث أن مصرف سوريا المركزي قد أورد بعض الملاحظات حول بنود العقد، فإننا نطلب موافقة الهيئة العامة على تفويض مجلس الإدارة بمناقشة هذه التعديلات وإقرارها بعد الحصول على موافقة مصرف سوريا المركزي، حيث سيتم عرض الاتفاقية على مصرف سوريا المركزي للحصول على موافقتهم.

تم فتح باب النقاش، حيث وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تجديد عقد الإدارة وعلى قيمته السنوية ما لم يتم الوصول إلى مبلغ أقل ، وعلى تفويض مجلس الإدارة بمناقشة التعديلات مع مصرف سوريا المركزي والحصول على موافقتهم.

وبانتهاء مناقشة كامل بنود جدول الأعمال، أعلن السيد رئيس الهيئة العامة اختتام أعمال الهيئة العامة العادية ب تمام الساعة الواحدة ظهراً من نفس تاريخ الاجتماع.

مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

محمد حمزة

مدون الجلسة : غسان خميس أبو النيل

رئيس الهيئة العامة العادية: الدكتور خالد الوزني

مراقب : السيد أحمد صفوح سباхи شاهين

مراقب : السيدة أمل محمود عزام

مندوب مصرف سوريا المركزي



صورة طبق الأصل

رقم الوارد:	633
التاريخ:	٢٠١٥ / ١٩ / ٢٠١٥
سوق دمشق للأوراق المالية	